

الفساد النسقي ومشكلة التنسيق بين هيئات مكافحة الفساد في الجزائر

Systemic corruption and the problem of coordination between anti-corruption agencies in Algeria

محمد حليم لمام

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

limam.mohamedhalim@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2022/12/22

تاريخ القبول: 2022/12/08

تاريخ الاستلام: 2022/11/14

ملخص

تحاول هذه الدراسة البحث في إشكالية مكافحة الفساد في ظل سيطرة الفساد، أو ما يُصطلح عليه الفساد النسقي، وتهدف إلى بيان انعكاساته على سياسات مكافحة الفساد خاصة دوره في منع التنسيق بين عناصر تلك السياسات. وتوصلت الدراسة إلى أنّ تبعات الفساد النسقي أقوى من إرادات الدول وأقوى من أي مؤسسة تناهض الفساد، حيث إن كثرة التشريعات وتعدد الهيئات قد لا يسمح بالحد من الفساد، بل يطرح مشكلة التنسيق والعمل بين هيئات مكافحة الفساد والوقاية منه. وعليه، سيهتم البحث بكشف بعض جوانب هذه المشكلة، سعياً إلى معرفة المطلوب تحقيقه لحلها قصد تنسيق وتعزيز الجهود الحكومية لمكافحة الفساد.

كلمات مفتاحية: مكافحة الفساد، الفساد النسقي، تبعات الفساد، هيئات مكافحة الفساد.

Abstract

This study discusses the issue of the status of anti-corruption agencies in light of the prevalence of corruption and its spread longer and widely, or what specialists call systemic corruption case, which pledge any chances for the success of each politician or measure aimed to curbed it. After presenting a theoretical framework, the study will examine its implications for government efforts to reduce corruption, how it prevents it from achieving policy objectives aimed at preventing it, and does not allow oversight and accountability agencies to play their role in addressing it. This will be clear from the presentation of the case of Algeria.

Keyword: anticorruption, systemic corruption, anticorruption agencies, coordination

المؤلف المرسل: محمد حليم لمام، limam.mohamedhalim@univ-alger3.dz

مقدمة:

يظل موضوع انتشار الفساد الشغل الشاغل للعديد من الخبراء والدارسين، وأكثر ما يلفت الانتباه، هو كيف يتم توظيف الفساد وسياسات مكافحته من طرف الأنظمة السياسية، وكيف ينقلب هذا المسلك في الأخير على الدولة والمجتمع معاً، فيُحبط أيّ جهد لتخطّي الفساد. سيتبيّن هذا، بعد أن ترتفع المطالب والاحتجاجات بضرورة وقف نظام الفساد، نظراً لآثاره التدميرية وانعكاساته السلبية على الاستقرار والتنمية. إذن، تعدّدت المقاربات والمداخل لتفسير الفساد، وخاصة فهم الحالات التي يسيطر فيها أو ما يصطلح عليه الفساد النسقي، إذ يصبح نظام له هياكله وقواعده وفواعله، فتشيع ثقافة الفساد، ويتم ترشيد الممارسات الفاسدة وتطبيعها، إلى درجة يصبح دفع الرشوة مثلاً أمراً مشروعاً، ويجري تنشئة الأفراد أو الموظفين على الاعتياد على سلوكه. وعليه، تطوّرت مقاربات استطاعت أن تجيب على بعض التساؤلات التي يطرحها الباحثون في الغالب حول متلازمات الفساد في بلدان ذات حكم ديمقراطي وأخرى ذات حكم غير ديمقراطي، أو كيف يتفاعل الفساد مع السلطة والثروة في مختلف المجتمعات والبلدان. ثم مسألة الإصلاح ووضع آليات لمكافحته وعلاقتها بارتفاعه أو انخفاضه، وتحديد مدى تأثر السياسات المناوئة للفساد بمستويات الفساد وبطبيعته.

ومثل أغلب البلدان التي ترتفع فيها حمى الفساد، تبحث الجزائر عن المخرج الحقيقي من مشكلة الفساد، وذلك عبر وضع ترسانة قانونية والعديد من المؤسسات. ولا يزال السؤال حول مدى قدرة الجهود الحكومية على استئصال وباء الفساد، أو بالأحرى الحد منه، والتقليل من تكاليفه. وفي هذا، يطرح البعض مسألة فعالية الأجهزة الرقابية للحد من الفساد، وكيف يمكن تفعيلها للوقاية منه.

في هذه الدراسة، سنحاول الإجابة على الإشكالية الآتية: ما التحدي الذي يفرضه الفساد النسقي، وهل يشكل عائقاً أمام التنسيق بين هيئات مكافحة الفساد؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، لدينا فرضيتان:

- يعكس الفساد النسقي تحوّل الفساد من مشكلة حكم إلى حكم قائم بذاته.

- تعقد ظاهرة الفساد في الجزائر بمنع تنسيق عمل وجهود هيئات محاربة الفساد.

من خلال المنهج الوصفي، سنناقش هذه التساؤلات وأخرى، فهذا المنهج هو الأقدر على رصد الظواهر التي تشكل الواقع المدروس. سيساهم الوصف في تحديد مفهوم ظاهرة الفساد والفساد النسقي، ثم فهم آلية اشتغاله وانعكاساته، هذا كله من أجل ضبط العوامل التي تقف وراء عدم تفعيل آليات الرقابة أو ضعفها أمام تفشي الفساد؛ أو ما يمكن وضعه تحت عنوان تحديات مواجهة الفساد في الجزائر. إذن، تريد هذه الدراسة تسليط الضوء على مشكلة التكامل والتنسيق بين هيئات مكافحة الفساد، والتي يرى الباحث أنها واحدة من العوامل المسؤولة عن انتشار ظاهرة الفساد، وترهن نجاح كل سياسة حكومية للإصلاح. لذا من خلال بحث انعكاسات تفشي الفساد على الحكم، سنحاول فهم تعثر الجهود الحكومية للحد من الفساد والوقاية منه، وهذا استعانة ببعض المقاربات التي تطرقت لتكلفة الفساد النسقي ودوره في بعثرة السياسات الحكومية الخاصة بمحاربة الفساد.

عبر خطة من مبحثين، سندرس موضوع مشكلة التنسيق بين هيئات مكافحة الفساد في الجزائر، وكيف يشكل الفساد النسقي سببها الرئيسي، لكن وقبل ذلك نتعرض في البداية لمفهوم الفساد النسقي، ونناقش العوامل التي تحول الفساد من استثناء إلى قاعدة للحكم، مع محاولة فهم حالة الجزائر، وكيف ينعكس هذا الوضع على كل خطوة إصلاحية من شأنها درء الفساد.

1. الفساد والفساد النسقي: من الاستثناء إلى القاعدة:

1.1 مفهوم الفساد والفساد النسقي:

يُعرف الفساد بأنه استخدام موارد عمومية لخدمة أغراض خاصة. قد تكون تلك الموارد سلطة أو ثروة، فيتم استخدامها بما بلا يحقق المصلحة العامة من خلال إساءة استعمال المنصب العام أو العهدة الانتخابية، سعياً لخدمة أعراض شخصية أو عائلية أو حزبية. ويميز أغلب الباحثين بين الفساد السياسي وغيره من صور الفساد في مجالات أخرى (Heywood(ed.), 2015; Rothstien & Varraich, (2017)). إذ يشير الفساد السياسي إلى إساءة استخدام السلطة من طرف النخب السياسية وعادة ما

يوصف بالفساد الكبير. ويشير الفساد الإداري إلى الانحرافات التي يسلكها البيروقراطيون وأعوان الإدارة الحكومية، وعادة ما يسمى الفساد الصغير. ويشير الفساد المالي أو الاقتصادي إلى الممارسات التي يجري التعامل بها في السوق ضمن عملية عقلانية قائمة على حساب التكاليف والفوائد.

تتعدد مستويات الفساد، وتتنوع صوره وأشكاله (الجدول رقم 1)، فهو لا ينحصر في الفساد الكبير أو فساد القادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين، كما لا ينحصر في الفساد الصغير الذي يأتيه الموظفون في أدنى مستوى. إنه يشمل كل ما يعكس سوء استخدام السلطة والموارد، في ظل غياب المحاسبة. حيث تمارس الرشوة والابتزاز، وتعارض المصالح والمحابة والزيونية وغيرها من أشكال الفساد.

الجدول رقم 1: تصنيف ظاهرة الفساد

النمط	الفاعل الرئيس	الشكل
العرضي	صغار الموظّفين؛ الموظفون المهتمون؛ الأفراد الانتهازيين.	الاختلاسات ذات الحجم الصغير واستخدام الموارد في غير الغرض المخصّص لها؛ رشى، محسوبية ومحاباة.
النظمي	الموظفون الرسميون؛ الساسة، ممثلو الجهات المانحة والبلدان المقترضة؛ النخب البيروقراطية؛ رجال الأعمال والسماسة.	الرشوة والعمولات؛ التواطؤ والاحتيايل لسلب أموال الناس؛ الاختلاس على نطاق واسع والسرقه في المناقصات وعبر الخدمات المقدمة للجمهور والتصرف في الأملاك العامة؛ الامتيازات الاقتصادية الممنوحة للمصالح الخاصة؛ تبرّعات كبيرة ورشى.
النسقي	النخب البيروقراطية، الساسة؛ ورجال الأعمال.	اختلاسات كبيرة الحجم عبر وضع "عمّال أشباح" في جدول الرواتب الحكومي؛ سرقة الودائع الحكومية عبر تدابير خادعة. الفساد من خلال عمليات شراء كاذبة والدفع لسلع غير موجودة؛ الانفاق الكبير للمال العام لفائدة ذوي المصالح والامتيازات الخاصة تحت عنوان "المصلحة الوطنية"؛ المحاباة والمحسوبية لتقوية الأحزاب الحاكمة وللحصول على الدعم السياسي.

المصدر: (Kpundeh, 1998, p. 97)

وهكذا، يصنّف الفساد في ثلاثة أنماط وفق ما يظهر في الجدول أدناه. العرضي، والنظمي أو المؤسسي والنسقي. في النمط الأول (Incidental)، نجد الرشوة الصغيرة التي يقدمها أو يطلبها أفراد انتهازيون، أو

مجموعات صغيرة. وعلى مستوى آخر، ممارسة الفساد تكون محصورة وتعتبر انحرافاً يسلكه بعض الموظفين مثلاً، أي مجرد استثناء وخروج عن أدبيات العمل، قد يتسبب فيها الموظف أو طالب الخدمة. في الفساد النظامي (Systematic) الأمر مختلف، إذ يسود الفساد العديد من المؤسسات الحكومية المدنية والعسكرية والأمنية، وكذلك المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية. إنه فساد مؤسسي ذو طبيعة متكررة، يشبه المرض، يصيب جسد المؤسسات، فتستشري الرشوة والربوينة السياسية والإدارية، وكل إداري أو سياسي يشكل شبكة مصالح وأعوان أو وكلاء فساد. في حين يكون الفساد النسقي (Systemic) تعبيراً عن هيكلية الفساد، ويعكس تحول الفساد من استثناء إلى قاعدة، وتصبح الرشوة والربوينة وكل ما يتصل بسوء استخدام السلطة والثروة جزء من العملية السياسية والاقتصادية. وهنا لا يعد الفساد انتهاكاً لقواعد اللعبة، إنه اللعبة ذاتها، والقاعدة التي لا غنى عنها.

في حالة الفساد النسقي، والذي يأخذ تسميات عديدة مثل الشبكي، البيوي، تسيطر شبكات المصالح أو المافيا ولوبيات السياسة والمال، أمام فقدان الحدود بين السلطة والثروة. وإذا كان الفساد العادي يتعلّق بموظفين أو أفراد منعزلين، غير منتظمين في جماعات، فإنّ الفساد النسقي هو منهج عمل مجموعات قد تكون صغيرة أو كبيرة، فأنت أمام فساد مُفرط يجري انتهاجه من طرف الأغلبية (Vergara, 2020, pp. 37-42)، فتسود أنشطة فساد واسعة النطاق، مع وجود قواعد ومعايير يعرفها الجميع. وجود ثقافة فساد يساعد على سلوك الناس منهج الفساد، وانتظام شبكات فساد تتقاطع مصالحها مع الدولة والمجتمع. يستحكم الفساد، فيتطور نظام حكم لا فرق فيه بين السياسي والإداري والاقتصادي، تنصهر المصالح العامة مع المصالح الخاصة، ويفرض الفساد قواعده ومنطقه. يجري اختطاف الدولة من طرف عصابات السياسة والمال، يصبح أمام دولة قرصان (Kleptocratic state). دولة ناهبة بفضل شبكات الفساد المنتشرة طويلاً وعرضاً، "جحافل من المسؤولين والموظفين القراصنة يسعون لتعظيم مكاسبهم الشخصية في ظل التنافس مع بعضهم البعض، رجال أعمال غارقون في تقديم وطلب الرشاوي" (Stefes, 2008, pp. 76-).

77)، ومسؤولون سياسيون مهووسون ومهرولون لاكتناز الثروة والسعي للبقاء في مناصبهم. يحدث هذا الأمر دماراً واسعاً، تضع المصلحة العامة، وتفشل الدولة وتضمحل أمام قوة النهب المنظم، والناهبين المحترفين.

2.1 تفسير الفساد النسقي:

يخلص الباحث الإيطالي ألبيرتو فانوتشي إلى استنتاج مجموعة من الخصائص يتميز بها الفساد النسقي، والتي تظهر في الواقع من خلال ثلاثة جوانب مهمة (Vannucci, 2017, p. 270):

أ. أغلب الأنشطة في منظمة معينة أو جميعها تقريباً، تمثل قيمة اقتصادية للوكلاء الخواص (المتعاملون مع المنظمات الحكومية أو طالبي الخدمات العمومية)، أو لها علاقة بمصلحة الوكلاء الفاسدين، هي بطريقة أو بأخرى على علاقة بممارسة الفساد، وفي أسوأ الحالات تهدف إلى تحصيل الرشاوي؛

ب. أغلب الوكلاء العموميين (الموظفون) في المنظمة أو جميعهم تقريباً متورطون في شبكة خفية، منظمة بواسطة قواعد غير مكتوبة ومفهومة بشكل جيد تخص توزيع المهام والأدوار. وتشمل أنشطة جمع الرشاوي وتوزيعها، والتنشئة الاجتماعية للقادمين الجدد، وعزل أو نفي الوكلاء المترددين، ومختلف تدابير التمويه والحماية من الاستفسارات الخارجية، ووضع وتحديد القواعد الداخلية وتنفيذها؛

ج. جميع الوكلاء الخواص أو جميعهم تقريباً على اتصال بالمنظمة، يعرفون "قواعد اللعبة"، ومستعدون لدفع رشاو من أجل الحصول على المزايا المخصصة نتيجة لذلك.

هذه هي إذن ميكانيزمات الفساد النسقي، والسؤال هو: كيف يتعزز حكم الفساد، فيُلغي حكم القانون والشفافية ويعطل آليات المساءلة؟ ما الذي يزيد في درجة الفساد، فيحوّله من مجرد مشكلة ومرض إلى أزمة ووباء، له القدرة على مقاومة أيّ تدبير للحدّ منه؟

في الدراسات السياسية المقارنة، حاول بعض الدارسين فهم العلاقة بين طبيعة المنتظم السياسي والفساد، من خلال مقارنة تستهدف البحث عن أنماط المشاركة في السلطة والثروة وطبيعة الفرص المتاحة، وحال المؤسسات في البلدان والمجتمعات (جونستون، 2008، الصفحات 26-33). في البلدان ذات الحكم الديمقراطي، لا مجال لاحتكار الفرص السياسية والاقتصادية، هناك عملية سياسية تقضي بأنه لا

يوجد ميدان للسلطة مملوكاً لأي فاعل باستثناء ما يختاره ويقرّره المواطنون. هناك إذن آليات مؤسسية منتجة للسلطة، ويجب أن تكون المشاركة في اختيار الحائزين عليها وفق منطق تعدّدي تنافسي. أما في نظام الحكم غير ديمقراطي، يجري احتكار السلطة والمجال السياسي ككل من طرف فرد أو حزب أو جهاز يتولى الحكم بشكل استبدادي. ويملك هذا الجهاز ويستخرّ كافة الوسائل لمنع حدوث نتائج سياسية، أو قلب نتائج العملية المُؤمَّسة. "يراقب التعبير السياسي، مأسسته أمر مشكوك فيه، ويسعى بالأحرى إلى تحديد أنماط التعايش بين السلطة والتعبير السياسي" (بادي وهيرمت، 2013، صفحة 66). إنّ ما يجعل الفساد نسقي، هو ضعف المؤسسات أو انعدامها، وانخفاض المشاركة وعدم تنافسيتها، ثمّ ذلك الغياب التام للحواجز الأخلاقية، وعدم فعالية الضوابط الاجتماعية ضد الفساد، بفعل ترهل النظام القانوني الذي يقيد التورّط الفردي أو الجماعي في أنشطة غير مشروعة. وهكذا، ينتشر الفساد، "ويميل إلى تطوير تنظيم أقوى، وهياكل حوكمة (Governance structures) تقلّل من عدم يقين ما يمكن أن يتوقّعه الأشخاص الفاسدون من بعضهم البعض" (Vannucci, 2017, p. 270).

وفي سبيل فهم العلاقة بين الفساد النسقي وطول أمد الأنظمة السلطوية، وتحديداً فهم ظاهرة الفساد في ظل أنظمة الحكم الاستبدادية، درس العديد من الباحثين خطر تحوّل الفساد من ظاهرة إلى أداة للحكم، وكيف يميل الحكّام المستبدّون إلى اعتماد الفساد بديلاً عن المشاركة السياسية في السلطة والثروة، في ظل استئثارهم رفقة داعمهم الضروريين بمنافعهما لزمن طويل جداً (Bueno de Mesquita, Smith, 2018; Siverson, & Morrow, 2003; Geddes, Wright, & Frantz, 2018). وفي هذا محاولة لطرح فكرة الاستثمار في الفساد لجني أرباح سلطوية، تزيد من الآفاق الزمنية لحكم المستبد مع تعميم هذه الفكرة أو هذه الثقافة في الدولة، لتصبح ثقافة "أفسد تسد" سارية في كل قطاع ولدى كل مسؤول وموظّف.

لقد وصف مايكل جونستون هذه الوضعية وصفاً دقيقاً، ورأى أنه لما تترهل المؤسسات وتفقد المشاركة فعاليتها في التغيير والمحاسبة أمام توسّع في الفرص الاقتصادية، يجد الفساد مرتعاً وتربة خصبة للنمو والتجذر، ويصبح المجال مفتوحاً لكافة أشكاله مع عموم الإفلات من العقاب. وفي هكذا أوضاع، يُمسك

المسؤولين الحكوميين (القادة والساسة وعائلاتهم) بخيوط الحركة في الدولة (جونستون، 2008، صفحة 270). والنتيجة هي تحوّل مصدر السلطة من الدولة إلى المسؤولين الحكوميين ذوي الجاه والنفوذ، والذين لا يخضعون لأيّ محاسبة، بفعل الصورة التي تتشكّل عنهم. إنهم مسؤولون فوق الدولة.

2. مكافحة الفساد في ظلّ الفساد النسقي في الجزائر :

1.2. كيف تطوّر الفساد؟

لم يغب لفظ الفساد مرة واحدة في الخطاب السياسي وهذا منذ استقلال البلاد، بل إنّ القيادات السياسية لم تتردّد في الإعلان عن الحملة تلو الأخرى لمحاربة الفساد، وهذا بالطبع يعكس اعترافاً رسمياً صريحاً بوجود الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها. ولفهم ظاهرة الفساد في الجزائر، يمكن القول إن هذه المشكلة تطوّرت في شكل دورات عبر حقب الحكم المختلفة (ليمام، 2017، صفحة 165)، إذ تمثّل حقبة حكم كل رئيس للجمهورية دورة فساد، يتواصل معها توظيف الفساد في إدارة السلطة والثروة. وهناك من الباحثين من لاحظ أن الفساد صار من أعراض الاختلالات السياسية والاقتصادية في البلاد منذ ثمانينيات القرن الماضي، ويعكس حالة من الفساد النسقي، يستشري في كل المؤسسات، وأدخل البلد في " حلقة مفرغة للفساد" (Jolly, 2001, p. 113).

بداية مع حقبة أحمد بن بلة وهواري بومدين والشاذلي بن جديد، سيتخذ الفساد صفة باتريمونيالية. إذ ساهمت ظروف ما بعد وقف إطلاق النار سنة 1962، خاصة حالة الشدّ والجذب بين الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة وقيادة الأركان العامة، في تشكّل مجموعات دخلت أطرافها في تنافس محموم على تقاسم السلطة، أثّر على انطلاق عملية بناء الدولة المستقلة. لقد أوجد الرئيس الراحل بن بلة وخليفته بومدين، مشروعاً لتوطيد دعائم حكمهما يستند إلى ضرورة أن تتولّى الدولة قيادة عملية البناء السياسي والاقتصادي، وهذا بالنظر إلى المشاكل التي تسببت فيها مغادرة الفرنسيين والمعمرين، وخاصة أملاكهم وممتلكاتهم. لذا، كل السياسات الاقتصادية كانت دولية، وكل القرارات التي تخص إدارة الأملاك والثروات

الوطنية صارت بيد الدولة، والتي أخذت على عاتقها مهمة الإنجاز في كل المجالات، لا سيما في المجال الصناعي والفلاحي والتعليمي. كان التركيز كله حول العمل والإنتاج لإتمام مشروع الثورة والاستقلال. وبوصول الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد للحكم سنة 1979، ستظهر رغبته في إحداث تغييرات اقتصادية توجهات الدولة عمومًا، من خلال الإعلان عن سياسات تختلف عن سياسات سلفه (Entelis, 1986, p. 42). فطبّق سياسة اقتصادية انفتاحية، شكّل تفكيك الشركات الوطنية الكبرى، والانتقال من الاستثمار العمومي إلى الاستيراد الخارجي أحد عناصرها الرئيسية. تسببت هذه السياسات في انتشار بعض أشكال الفساد الإداري والمالي، وسلوك البحث عن الربح لدى "التموكلاتورا" (Jolly, 2001, p. 117)، وهي فئة تمكّنت من مراكمة الثروة في فترة زمنية قصيرة. وأمام ضعف محاسبة المسؤولين ومديري الشركات، طغت مظاهر السرقة والتبذير. أقرّت الحكومة منذ منتصف الثمانينيات بوجود الاختلالات الاقتصادية وحاولت أن تجد حلولًا لها في إطار التخطيط المركزي، لكن انهيار أسعار المحروقات شكّل هاجسًا حقيقيًا لها.

مع ولوج البلد أزمة اقتصادية خانقة، تراكمت المطالب الاجتماعية، فانفجرت أحداث 5 أكتوبر 1988، ردّت عليها السلطة بإطلاق إصلاحات سياسية، أنهت عهد الحزب الواحد وفتحت الباب أمام التعددية. سيجري توظيف مشكلة الفساد في التنافس السياسي والصراع ثلاث مجموعات: المحافظون من قادة حزب جبهة التحرير الوطني (الأفان) أو من يسمّون الحرس القديم بقيادة محمد شريف مساعدي، ومحاولته رفقة أنصاره التمسك "بإشراكية الأفان"، ورفض التغيير. خلافا لها، وجدت المجموعة الثانية بقيادة العربي بلخير في الإصلاحات فرصة للتخلص من جهاز الحزب، والشروع في تجسيد نوع من "السلطوية الملبّلة" (Liberalized authoritarianism)، أي انفتاح سياسي مراقب، مع اقتصاد سوق مهيمن عليه من طرف أصحاب القرار. أما المجموعة الثانية فضمّت فريق الإصلاحات بزعامة رئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش، والتي وجدت في أحداث أكتوبر محرّكًا للاستمرار في الإصلاحات التي انطلقت قبل انطلاق تلك الأحداث. فعزّزت موقعها، ورفعت صوتها من أجل القيام بإصلاحات بنيوية تسمح بتفكيك نظام

الامتيازات والاحتكار الدولي للثروة. لكنّ هذا أزعج الحرس القديم، وكل ذي مصلحة في منع التغيير الجذري للآلة السياسية والاقتصادية، وكل ما من شأنه أن يُفقد أصحاب السلطة امتيازاتهم. وفي خضم تلك التجاذبات، ووسط اهتمام عالمي بتجربة ديمقراطية النظام في الجزائر، احتل موضوع الفساد صدارة النقاش السياسي والإعلامي (Hadjadj, 2001, p. 235)، وتحوّله إلى أداة في يد المناوئين للتغيير، بحيث أُتهم الإصلاحيون بتورطهم في شبكات فساد تريد هيكلة الاقتصاد الوطني بما يعود على أزماتهم بالنفع.

كان لفشل المسار الديمقراطي أثر كبير في إضعاف الدولة وحكم القانون، ثم مع دخول البلد أزمة استقرار سياسي وأمني، صار الفساد عنفياً-لُصوصياً، إذ صاحب النزاع المسلّح الذي اندلع بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992، حالة من الفوضى والفراغ السياسي وما صاحبها من اتخاذ قرارات اقتصادية مهمة تخص إعادة جدولة المديونية الخارجية، مع التزام الحكومة بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، لا سيما تحرير التجارة الخارجية، وخصخصة القطاع العام. وفي تلك الظروف، انتظم الفساد، ضمن "نظام الراشي والمرتشى" (Bennoune, 1998, p. 160)، تكيف بسرعة مع الظروف السياسية والأمنية التي ساعدت على تفشي الرشوة في كل القطاعات، لا سيما في التجارة الخارجية. وعندما بلغ العنف المسلح والوحشي مداه، بلغ الجشع مداه أيضاً، وتحوّل إلى محرّك لجميع الفواعل في الدولة وخارجها، وصار الكل يبحث عن المغام.

كان للشغور السياسي انعكاسات كبيرة وخطيرة على الفعل السياسي والنشاط الاقتصادي، إذ أنه وفي سعيها للحصول على المشروعية، حاولت الدولة إعادة هيكلة المسرح السياسي بقواعد لعبة جديدة من أجل عدم تكرار ما حصل من فوضى في بداية التجربة الديمقراطية. ولذلك، سمحت انتخابات 1997 بإعادة تحديد العملية السياسية، وإطلاق ديناميكية تخرج البلاد من أزمتها السياسية والأمنية، وتسمح بمعالجة العديد من المشكلات في مقدمتها الفساد. بمجيء الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة ستشهد عهدة حكمه الأولى الاستمرار في نهج سلفه الرئيس ليامين زروال، مع مطالبته بأن يكون رئيساً لا ثلاثة أرباع رئيس. وحينئذٍ سيحاول ممارسة صلاحياته من أجل تجاوز وضع ما بعد الإرهاب وتجسيد الوثام المدني. ويمكن القول

إنه أراد استنساخ حكم الرئيس الراحل بومدين، فلكونه كان الرجل الثاني في عهد هذا الأخير، حاول بوتفليقة تثبيت زعامته، من خلال وضع استراتيجية متمركزة ذاتياً، تهدف إلى إدارة المشهد السياسي كاملاً، وإلى المراقبة المنظمة لعملية منح الموارد (بادي وهيرمت، 2013، صفحة 366). وفعلاً، ما كان لبوتفليقة أن يستمر في حكم الجزائر طيلة عقدين لولا حنكته في تمتين سلطته الفردية، والهالة التي أحاط بها شخصه، إذ صار يحكم باعتباره ولياً (Patron) يوزّع بالتناوب الخطوة والإبعاد والرضى والسخط". قادت البترمونيالية الجديدة إلى نوع من استرضاء المجتمع، حيث سيكون الولاء لشخص الرئيس ثمناً لتدفق الموارد، والانتفاع بالمناصب العامة لمدة أطول. وهكذا، نستطيع فهم ذلك التجمع الذي أحاط ببوتفليقة، وحافظ بموجبه على استدامه حكمه باعتباره "الرجل الكبير" (Big man)، عبر شبكات غير رسمية (تضم طائفة كبيرة من أصحاب المال)، وقر لها النظام الرعاية والدعم المطلق.

2.2. تبعات الفساد النسقي على الإصلاح ومكافحة الفساد:

إن أكبر أثر ينجم عن الفساد النسقي، تلك الدورة أو الحلقة التي تجعله يغذي الأوضاع التي لا تسمح أبداً بتجفيف منابعه أو تقضي على ثقافته. والأخطر من ذلك، مقاومة التغيير أو أي تدبير قد يهدد استقرار الوضع الفاسد. هذا ما كشفته الكثير من الوقائع غداة تدشين الرئيس السابق بوتفليقة عهدة حكمه الرابعة. إذ ستفرض الأقلية منطقتها بعد الدور الكبير الذي لعبته في مساندة استمرار حكمه (ليمام، 2017، صفحة 201)، وتجرّ الحكومة إلى القبول بالأمر الواقع في التغطية على النهب وتكريس الإفلات من العقاب. هذا في ظل الانكشاف التام لأشكال الفساد السياسي والمالي، وطنياً ودولياً، حيث تحتل الجزائر في "مؤشر مدركات الفساد" الذي تنشره سنوياً منظمة "الشفافية الدولية"، وطيلة الفترة الممتدة بين 2000-2020، مرتبة سيئة، هذا في الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة عن تطبيق استراتيجية وطنية للحد من الفساد بمناسبة توقيعها ومصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 2004. فالمؤشر الذي يشمل بالقياس أكثر من 170 دولة، يرتبها وفق سلم مرقّم من 0 (أعلى فساداً) إلى 100 (أدنى فساداً)، حصلت فيه الجزائر على النقطة 3,6 من 10 والمرتبة 88 عالمياً سنة 2015 وهي الدرجة التي حافظت عليها قبل هذه

السنة. وهكذا، تظل الجزائر تراوح مكانها في هذا المؤشر، على الرغم من الخطاب الذي يشدد على ضرورة وقف الفساد.

يعكس مدى انتشار الظاهرة وسوء أداء الحكومات المتعاقبة في مكافحتها، وهذا ما اتفق عليه المواطنون. إذ صدر سنة 2016 سبر آراء كشف أنّ غالبيتهم (69%) يجمعون على الأداء السلبي للحكومة، وعدم بذلها الجهد الكافي للحد من الفساد (منظمة الشفافية الدولية، 2016، صفحة 14). ستحاول استدراك الوضع بعد أن ترأسها عبد المجيد تبون في 23 ماي 2017، والذي سرعان ما واجهته الأوليغارشية المتنفة، عندما أعلن خلال عرض برنامج حكومته سعيه إلى "فصل المال عن السياسة". هذا الخطاب لم يعجب "داعمي الرئيس الضروريين"، فلم تعمّر الحكومة الجديدة أكثر من 80 يوماً لثقل، وتُستخلف بأخرى بقيادة رئيس الحكومة الأسبق أحمد أويحي، من أجل إعادة المياه إلى مجاريها بين الجهاز التنفيذي وأصحاب المال (ليمام، 2020، صفحة 132). لقد أبطل هؤلاء مساعي الدولة إلى وقف سيطرة المال على القرار السياسي، بل إنّ إقالة رئيس الوزراء آنذاك كشفت أن الأقلية الاحتكارية لا تريد أحداً يزعجها، أو يهددها في مصادر سلطتها وثروتها، ولا تريد أن تتغيّر قواعد اللعبة التي وضعتها وحيّنتها بعد انتخابات 2014.

أغلب الجهود الحكومية المناوئة للفساد إبان حكم الرئيس السابق بوتفليقة، وخاصة في محاولاتها الأخيرة، لم تهدف أصلاً إلى استئصال الفساد، أو فصل المال عن السياسة ووقف نفوذ بعض "ملوك المال"، كل ما في الأمر، أن السلطة أرادت تبييض وجهها استعداداً للاستحقاق الانتخابي الرئاسي مطلع 2019" (بن محمد، 2017). حيث إن تحريك القضاء لفتح العديد من ملفات الفساد الثقيلة، مثل قضية "آل الخليفة" أو "فضيحة سوناطراك"، كان حيلة من السلطة للتهرب من مواجهة الفساد النسقي الذي يلتف حول مختلف مؤسسات الدولة، عبر شبكات دولية مرتبطة بمسؤولين حكوميين على أعلى مستوى، مكنتهم من تهريب واكتناز أموال ضخمة في الخارج. إذ تذكر بعض التقارير أن حجم الأموال المهزّبة إلى الخارج سجّل ارتفاعاً مذهلاً طيلة حكم الرئيس الراحل بوتفليقة، أكثر من 15 مليار دولار تم تهريبها في الفترة الممتدة بين 2004-2013 (Kar & Spanjers, 2015, p. 30). وعليه، كان عرض مجموعة من الفضائح أمام

المحكمة الجزائية بالجزائر العاصمة، بمثابة تصفية لقضايا فساد كبيرة، للإبقاء بأن الحكومة جادة في محاربة الفساد، وإرادتها فعليه لمواجهة الفاسدين (ليمام، 2017، صفحة 205). هذا ما تسبّب في تفشي الفساد النسقي، والذي كان العامل الرئيسي وراء انتشار الاحتجاجات الشعبية في مناطق الوطن المختلفة، كتعبير من المواطنين عن تذمرهم من التسيب الحكومي، والغياب الكلي لمحاسبة الموظفين الحكوميين وأعضاء المجالس المنتخبة، ممّن حوّلوا المؤسسات الحكومية إلى ملكيات خاصة. وبسبب تلك الصورة التي شكّلتها "الأقلية الاحتكارية" عن نفسها، والتي ذاع صيتها إعلامياً وشعبياً. وبالفعل، صارت إمبراطورية فساد كبيرة.

من تبعات الفساد النسقي أيضاً، سيادة منطق الإفلات من العقاب. إذ إنّ القضاء ومختلف هيئات مكافحة الفساد، تعالج أشكال الفساد المختلفة باعتبارها قضايا ذات طبيعة اقتصادية ومالية، وليست سياسية، ممّا يجنب النخبة الحاكمة والطبقة السياسية أيّ مسؤولية عن الفضائح المعلنة مثل "آل خليفة" أو "سوناطراك" أو "الطريق السيار شرق-غرب". هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لا يختلف اثنان في أنّ تحريك أيّ ملف فساد في الجزائر من طرف الحكومة، ظلّ رهين حسابات سياسية، وأداة صراع سياسي خفي. وفي هذا، نحن نتحدّث عن تسييس (Politicization) قضايا الفساد (Bågenholm & Charron, 2014, pp. 907-908). فتسييس الفساد من تبعات الفساد النسقي، إذ يسمح بالتهرب من المسؤولية ويشجّع الإفلات من العقاب. ولفهم هذه المسألة، يجب التفرقة بين عملية تسييس الفساد التي تقع في العديد من الأنظمة الديمقراطية، وتلك التي تحصل في الأنظمة السلطوية. في الديمقراطيات يمكن اعتباره متغيّراً يقيس امتداد وشدة النزاعات السياسية والخلافات العامة المتعلقة بقضية الفساد مثلما يرى ألبيرتو فانوشي. حيث إنّ تسييس قضايا الفساد والفضائح، لا يكون بحضور أو غياب استجابة سياسية، ولكن بفعل الصراع الحزبي بين الجهات السياسية الفاعلة. في هذه الحالة، يتوقّر لهذه الأخيرة حافز للقيام بحملات سياسية ضد الفساد. وبشكل أكثر تحديداً، يمكن أن يُدرّك تسييس الفساد في بعدين (Vannucci a, 2020, p. 413):

أ. الحالة المتطرفة وما يسميه فانوشي التسييس الوجودي (existential politicization)، حيث يذهب بعض الفواعل إلى التأكيد على أهمية المشكلة، وطلب الإجراءات المضادة والاستجابة السياسية. في

حين، تنكر الجهات الفاعلة الأخرى أو تقلل من أهميتها، ويتفاقم هذا الصراع في المجال العام ويصبح الانقسام السياسي كبيراً.

ب. عكس الحالة السالفة الذكر، تعتلي قضية الفساد المواجهة السياسية، وتمثل عنصر تكافؤ قائم على السياسة، ومن خلالها يجري تقييم الناجحين وكذلك السياسيين. إذ تركز المنافسة على الجهات السياسية الفاعلة، الأنسب، والقادرة على معالجة المشكلة بواسطة التدابير الملائمة. وهنا يمكن ملاحظة نوع من تسييس أدوات السياسة، على الرغم من وجود إجماع شبه كلي على أهمية قضية الفساد، إذ يعارض الفاعلون السياسيون بعضهم البعض ضمن النقاش حول فعالية أو خطورة تبني سياسات وأدوات مختلفة لمكافحة الفساد. وهنا من الواضح تماماً، قيام معارضة معينة لإجراءات مكافحة الفساد، أين يظهر عدااء خفي أو مظلل لاعتماد أي إجراء، أي التسييس الوجودي للقضية.

في البلدان ذات الأنظمة الاستبدادية أو الأنظمة الهجينة (hybrid regimes) والتي تستخدم مؤسسات شبه ديمقراطية، قد تجري عملية تسييس قضية الفساد من خلال توظيف تلك المؤسسات من طرف المستبدين لتقييد أيديهم في مكافحة الفساد، مع مصادقتهم على عدم استباق الشركات التجارية الخاصة، والمحافظة على وجود فساد صغير فيها (Carothers, 2022, p. 70). بعد مقارنته للعديد من البلدان، وجد كريستوفر كاروتز أن هناك بعض القواسم المشتركة في الأساليب التي تنتهجها الأنظمة الاستبدادية في الحد من الفساد (Carothers, 2022, pp. 71-74). فبدلاً من اتباع الآليات التقليدية لتعزيز حكم القانون وترسيخ الحريات الإعلامية، يقود المستبدون حملات مراقبة وموجهة من أعلى، مع الأخذ بإجراءات غير قانونية، وقمع أو رفض النشاط الشعبي لمكافحة الفساد. على الرغم من وجود قوانين محددة لمكافحة الفساد وتكتيكات لتطبيق القانون، يلاحظ استخدام السلطة المركزية والتحكم من أعلى إلى أسفل، والاختراق، والدعاية للنظام.

في حين، وجد كل من بروس بيونو دي مسقينا وألستير سميث في بحثهما المتميز حول سبل تعزيز بقاء المستبدون في السلطة "أن الفساد يوفّر الوسائل لضمان الولاء للنظام بدون دفع مرتبات معقولة، كما

يضمن وجود أسس لمحاكمة المستفيدين الذين يريدون التوبة، أو الذين لا يستمرّون في ولائهم للنظام" (بيونو دو مسقيتا وميث، 2014، الصفحات 150-151). إنه توظيف تام للفساد، وتسييس لقضية مكافحته لا سيما إذا أكثر المستبدون من سنّ التشريعات، وأنشأوا إدارات لتعقّب الفاسدين ومعاقبتهم، فهي تحقّق رضا الناخبين، لكنها تظل واجهة، أو يجري استخدامها ضد الخصوم ولا يمكنها أبداً القضاء على الفساد. هذا ما يظهر عند متابعة النصوص القانونية ومختلف الإجراءات التي وضعتها الجزائر منذ عقود، وصار جلياً أن الفساد النسقي أفضى إلى حكم اللصوص أو الكليبتوقراطية وهي "ليست مجرد فساد بل نهب صريح لدخل الأمة من طرف قادتها" (Bueno de Mesquita, Smith, Siverson, & Morrow, 2003, p. 131). وفي السنوات الأخيرة، لم يعد خفياً على أحد الارتفاع النيزكي لثروات الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين ومالكي كبرى الشركات الاقتصادية، خاصة أولئك الذين انضوا تحت عباءة علي حداد فيما يعرف بـ "متندى رؤساء المؤسسات" (FCE)، من جرّاء التزاوج بين السلطة والمال في ظلّ شدة ضعف المؤسسات، وغياب المشاركة العامة في الحياة السياسية، عكسها ذلك العزوف المطلق للناخبين في جلّ المواعيد الانتخابية، مثل ذلك الذي حصل في ماي 2017 (دربال، 2022، الصفحات 189-190)، تاريخ آخر انتخابات تشريعية في عهد حكم بوتفليقة.

يقابل العزوف الانتخابي، استفحال ظاهرة الاحتجاجات الشعبية. إذ أن سيطرة المال على العملية السياسية، يعدّ واحداً من العوامل التي أفقدت المواطن الثقة في المساءلة والتغيير بواسطة آلية الانتخاب، فلم يجد من سبيل ليعبّر عن تدمّره سوى المطالبة بمحاسبة الفاسدين. ثم، نتيجة الفساد النسقي، هل أصبح الحد من الفساد عالي المخاطر وخطر على الدولة؟ قطعاً، في كل الحالات التي ترتفع فيها مستويات الفساد، تكون مكافحته خطيرة للغاية (Rothstein, 2018, p. 35)، وتحمل من الخطورة ما يزعزع الاستقرار السياسي وحتى الأمني. مجرد الحديث عن تطهير السياسية من المال ووضع. ربما أدار الرئيس الراحل بوتفليقة قضية مكافحة الفساد بمنكة، فبقي في الحكم عقدين، إلى أن تمّ عزله في الثاني من أبريل 2019، بفعل احتجاجات شعبية.

3.2. مشكلة أم انعدام التنسيق والتكامل بين هيئات مكافحة الفساد؟

حاولت الحكومة كمّ من مرة التحرك لمواجهة ظاهرة الفساد، فبادرت إلى تفعيل مختلف النصوص القانونية الخاصة بالإجراءات التي من شأنها فتح ومعالجة ملفات الفساد السياسي والمالي، وذلك في سياق الإعلان عن حملات رسمية ظلت مرتبطة دوماً بما يحدث من صراعات في سرايا الحكم (Hadjadj, 2001, pp. 234-235)، ومؤخراً، حاولت الدولة الانتفاض ضد الفساد، فتحرّكت ماكينة القضاء، وجرى تحديث هيئات مكافحة الفساد، حيث تمّ تغيير إدارتها لعلّ ذلك يُعيد لها الروح فتأخذ مكانها ضمن الجهود الرامية إلى الحد منه.

1.3.2 هيئات مكافحة الفساد: تعددت الأسماء والفساد واحد !

لهيئات مكافحة الفساد والوقاية منه تاريخ طويل، إذ كان التفكير فيها حتى قبل استقلال البلاد. فقد فكّر قادة الثورة سنة 1959 في إنشاء "لجنة لحسابات الأمة" تسهر على مراقبة التسيير الجيد للمال العام (ليمام، 2011، صفحة 250). ولذلك، سترى هذه اللجنة النور بوصول الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد للسلطة وتأسيس "مجلس المحاسبة" الذي نصّ عليه دستور 1976 وجرى تنصيبه سنة 1980، يختص في المراقبة البعدية لأموال الدولة. لكن، قبل هذا المجلس، أنشأ الرئيس الراحل بومدين سنة بعد توليه الحكم محكمة خاصة لقمع الجرائم الاقتصادية تصدر أحكاماً قاسية، جرى تعديلها سنة 1975، تصل إلى عقوبة الإعدام في القضايا المتعلقة بالفساد (Nesrouche, 2021). اقتصر دور مجلس المحاسبة على إعداد التقارير السنوية حول طرق إدارة الميزانية العامة للدولة، ويستمر إلى غاية اليوم في عمله الرقابي، حيث يقدم تقاريره للبرلمان، وينشرها في الجريدة الرسمية.

تأسست أول هيئة لمكافحة الفساد "المركز الوطني للرقابة والوقاية من الفساد" سنة 1996 بعد انتخاب ليامين زروال رئيساً، وهذا في إطار مساعيه لمحاربة الفساد وإضفاء الشفافية على تسيير الشؤون العامة. فأمام انتشار الرشوة وفشل القضاء في معالجة ملفات الفساد، بادرت الحكومة إلى متابعة قضايا الفساد عبر مرصد وطني، لكن الظاهر أنه مثل "مجلس المحاسبة"، لم يرصد الفساد السياسي والمالي بعد

تنصيب أعضائه، واكتفى بإعداد تقارير "إدارية" سرّية، لم ترق إلى حد الاستقصاء والتحري في العديد من قضايا الفساد، على الرغم من أن رئيس الجمهورية آنذاك "اتخذ تدابير لقيت صدى إعلامياً كبيراً" (Hadjadj, 2001, p. 270)، جعلت الكلّ يعتقد أن ساعة مقاومة الفساد قد دقّت، وعلى كل مسؤول أن ينتظر دوره. ولذلك وجد المواطنون أنّ الفساد أقوى من إرادة الدولة، فلا القضاء ولا الإدارة ولا الهيئات الوسيطة أو المنوط بها مكافحة ظاهرة الفساد تمكّنت من وقف زحف الوباء، لأن الفرق شاسع بين الخطاب السياسي الذي ظل يلح على عزم الدولة قطع دابر الفساد، والواقع الذي تمثّل في تماطل السلطة في تنصيب "المرصّد الوطني للرقابة والوقاية من الفساد" (ONSPC) (ستة أشهر بعد صدور مرسوم تأسيسه)، وعدم منحه الاستقلالية لأنّه جهاز تابع للحكومة.

سُيعلن خليفة الرئيس زورال الرئيس الراحل بوتفليقة حلّ هذا الجهاز، وسيجري تعويضه بـ "الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته" (ONPLC) تجسّداً للالتزامات الدولية بعد المصادقة والتوقيع على الاتفاقية الأممية لمناهضة الفساد في 2004، وصدر قانون مكافحة الفساد في فبراير 2006. أوكلت السلطة لهذه الهيئة العمل على اقتراح وتنفيذ استراتيجية وطنية لمواجهة الفساد (قادة، 2019، صفحة 3)، من خلال التنسيق مع مختلف قطاعات الدولة ومؤسساتها، ومختلف الهيئات المخوّلة بوضع التشريعات الخاصة بالفساد وتصويبها، كما أنّها هيئة تجمع البيانات وتستقبل التصريحات التي يقدمها كبار الموظّفين والمنتخبين بشأن أملاكهم. وفيما يخص هذه المسألة، أي التصريح بالملكات، لقي نص مشروع مكافحة الفساد أثناء عرضه للمناقشة البرلمانية معارضة شديدة لبعض مواده، انتهت بحذف المادة 7 التي تقضي بفصل كل صاحب منصب معين أو منتخَب في حال تأخّره عن التصريح بأملكه في الآجال القانونية المحددة. يعكس هذا برأي جيلالي حجاج غياب الإرادة السياسية لمكافحة الفساد (Hadjadj a, 2007, p. 15). ومع التعديل الدستوري الذي أجرته السلطة في الأول نوفمبر 2020، جرى استخلاف الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد بـ "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته" (HATPLC) والتي تم تنصيبها في 19 جويلية 2022، مع احتفاظها بجميع المهام والصلاحيات التي كانت تمارسها سابقتها.

إلى جانب هذه الهيئة، يقوم "الديوان الوطني لقمع الفساد" (ORCC) والذي تأسس سنة 2010، وأعلن عن بدء نشاطه ثلاث سنوات من بعد أي في 2013، كأداة عملياتية في مجال مكافحة الاعتداء على الأموال العامة. وقد تم تشكيله كجهاز مركزي للشرطة القضائية المسؤولة عن البحث في الجرائم وإثباتها في إطار قمع الفساد، وتقديم الجناة أمام المحاكم المختصة، بموجب أحكام قانون 06-01 المؤرخ 20 فبراير 2006. ويدرس الملفات المحالة من طرف الجهات الرسمية، بالإضافة إلى البلاغات الصادرة عن المواطنين (Hadjadj c, 2019). وأخيراً، مطلع السنة الحالية، أعلن الرئيس عبد المجيد تبون عن تأسيس "هيئة من أين لك هذا؟"، لمكافحة الثراء غير المشروع للموظفين الحكوميين، ودرءاً لمخاطر الفساد السياسي والإداري. وعليه، وأمام انتشار الفساد وعموم مظاهره، تساءل الجميع عن مفعول الفساد ودوره في منع قيام مؤسسات قوية، يمكنها تنسيق جهود وتحقيق تكامل وانسجام بينها.

2.3.2 التنسيق بين مؤسسات مكافحة الفساد والإرادة السياسية

مثلاً ذكرت أعلاه، يذهب كثير من المهتمين بموضوع مكافحة الفساد في الجزائر إلى أنّ السبب الأول وراء بطء تحرك الحكومة أمام الانتشار السريع للفساد، وخاصة في العقدين الماضيين، راجع إلى غياب الإرادة السياسية الحقيقية للحد من هذه الظاهرة. ومن علامات ذلك، التأخر في تطبيق النصوص القانونية وتفعيل آليات تطبيقها، لاسيما ما تعلق بالوقاية من الفساد وتطبيق العقوبات، وعدم الإسراع في تنصيب الهيئات الخاصة بمكافحة الفساد مثلاً مع الديوان الوطني لقمع الفساد، والسلطة العليا للوقاية من الفساد ومكافحته (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سابقاً). ثمّ مسألة الاستقلالية، وعدم تجسيد التنسيق بين هذه الهيئات وكافة الأجهزة الرقابية الأخرى مثل مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية وغيرها، التنسيق والتكامل بينها مثلاً نص عليه قانون مكافحة الفساد، والقوانين المنظمة لنشاط وعمل مختلف المؤسسات التي يقع على عاتقها منع الفساد، وسوء التصرف في المال العام.

طبعاً، تعتبر الإرادة السياسية عنصراً حاسماً في نجاح سياسات مكافحة الفساد، على الرغم من وجود بعض ممن يجادل ويشكك بفائدتها ويعتبرها مفهوماً فضفاضاً (Pozsgai-Alvarez, 2022, p. 161)،

ويدفع دوماً إلى التساؤل عما معنى الإرادة السياسية؟ يمكن القول إنها "تعبيراً عن مدى الالتزام بدعم صانعي القرار الرئيسيين لإيجاد حل سياسي لمشكلة محدّدة، وهذا التصور يظهر أهمية الإرادة السياسية في مكافحة الفساد" (Pozsgai-Alvarez, 2022, p. 162). ومن أجل أن تخرج الإرادة السياسية من دائرة الوعود الانتخابية والخطب السياسية، ينبغي أن تجسّدها إجراءات ملموسة، وجهود مشتركة تعمل على تحقيق الإصلاح لتجفيف منابع الفساد. لكن هناك من ينظر إلى أنه ما دام أن السلطة تحتاج دوماً إلى الفساد، وهو يمثّل ركيزة الحكم، أو كما ذكرنا سابقاً، حياة نظام الحكم واستمراره متوقّفة على الفساد، سيكون الحديث عن إرادة سياسية للقضاء عليه في الحقيقة نفاق سياسي أو مثل ما أسماه برينسون "نفاق تنظيمي (organizational hypocrisy)" قد يدعّم الإصلاحات (Pozsgai-Alvarez, 2022, p. 162). وهنا، من الصعب التنبؤ بجديّة تلك الجهود الحكومية ومساعدتها للحد من الفساد، طالما أنّ الفساد النسقي مكوّن من مكوّنات الحكم.

في أغلب الدول التي تشهد فساداً نسقياً، حيث نجد انخراط الموظفين الحكوميين في شبكات فساد معقّدة، تأخذ الحكومة على عاتقها وضع منظومة متكاملة لمواجهة الفساد، تتكيف مع الظروف السائدة، عصرية وتسعين بكافة وسائل البحث والتحري، قادرة على تفعيل وتنسيق أيّ سياسة أو خطة لخفض الفساد. ستملك هذه المنظومة ميزة الفعالية، إذا توفّرت لأجهزة مكافحة الفساد الاستقلالية، والتي تتحقّق من خلال الحرص على وضعها وموقعها في الهيكل الحكومي العام، قصد "الحفاظ على حريتها المهنية واستقلاليتها المؤسسية، وضمان مسائلتها المهنية، وتقييمها عبر الزمن" (كاردونا، 2015، صفحة 3). جاء في الدستور أنّ "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته مؤسسة مستقلة"، أي أنها سلطة إدارية مستقلة عن السلطة التنفيذية، ولا تخضع لرقابتها. أكثر من ذلك، هناك من رأى أنها وعلى خلاف الهيئة السابقة، لا تخضع لرئيس الجمهورية وفق التعديل الذي أدرجه المشرّع في دستور 2020 (حويدق وسلخ، 2022، الصفحات 474-476)، وهذا ربما دليل على صدق نية الدولة لخلق مؤسسة قادرة على مواجهة الفساد.

وأخيراً وليس آخراً، يظهر من خلال المحاكمات والمتابعات القضائية الجارية منذ 2019، أن السلطة وجدت نفسها أمام شبكات فساد قوية لم يكن لأي جهاز رقابي الحرية والقدرة لمواجهتها، وكشف التواءاتها داخل وخارج الوطن. وهذا يطرح مسألة التعاون بين هيئات مكافحة الفساد ومع مختلف المؤسسات الحكومية الأخرى، ومع المجتمع المدني أيضاً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، التعاون مع الهيئات الدولية المتخصصة في مكافحة الفساد. ذلك، أن تعقّد ظاهرة الفساد يفرض خبرة وتكويناً خاصاً للتعامل ليس مع مشكلة فساد، بل مع فساد نسقي.

خاتمة

تعرّضت الدراسة لبعض الآثار الناجمة عن الفساد النسقي، وخاصة تلك التي تُبطل أيّ تحرّك لمحاربة الفساد، فتُسقط الحكومة في مشكلة تسييس مكافحته عوض تنفيذ سياسة لذلك. وهنا، تفقد الأغلبية الثقة في المساعي والجهود الرامية إلى فرض الشفافية والمساءلة. لقد أظهرت دراسة حالة الجزائر أنّ استفحال الفساد أخر تحرّك الحكومة لصدّه، فطيلة أكثر من عقدين، جرى التهاون في تجسيد إرادة الدولة للحد من الفساد، في الوقت الذي وقّعت وصادقت فيه على الاتفاقية الأُمّية لمكافحة الفساد، وهذا ما يطرح مسألة حاجة النخبة الحاكمة إلى الفساد من أجل استمرار واستقرار النظام السياسي.

ومع عزم الدولة على مواجهة تبعات الفساد، وسعيها اليوم، من خلال متابعة ملفات الفساد الكبيرة قضائياً، وتغيير أدوار الهيئات الحكومية لمكافحة الفساد، تظل مسألة كيفية تنسيق الجهود الرسمية وغير الرسمية، لاستعادة الثقة في دور الدولة ورغبتها في محاربة الفساد وترسيخ الشفافية، تظل مطروحة. ولذلك تقترح الدراسة أولاً، تعزيز استقلالية هيئات مكافحة الفساد، وهذا من خلال تحديد موقعها بدقة في الهرم الحكومي، علاقتها قريبا أو بعدها من السلطة التنفيذية، ومع بقية السلطات الأخرى، باعتبارها سلطة مضادة تخضع لمساءلتها بقية السلط. هذا لا يعني أنّها لا تخضع للمساءلة فيجري توظيفها أو تسييس عملها؛ بل يجب تحديد معايير اختيار رئيس السلطة الوطنية لمكافحة الفساد بدقة ويتم اختيار أعضائها في شفافية، وكيفية تقييم أنشطتها. ثانياً، على هذه الهيئات أن تضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، ولتنسيق الجهود الحكومية

وغير الحكومية، ويكون ذلك من خلال اعتبار "السلطة العليا للشفافية" و"الديوان الوطني لقمع الفساد" مركزان للتنسيق، وتبادل الخبرات في إطار تلك الاستراتيجية. ثالثاً وأخيراً، يلعب الإفصاح عن أنشطة الهيئات مفتاح نجاح الاستراتيجية الوطنية لتنسيق جهود مكافحة الفساد، وهذا يتطلب بدوره تمكيناً معلوماتياً، يسمح لأي جهة أو طرف المساهمة في جهود الوقاية من الفساد ومكافحته.

قائمة المراجع العربية

1. بادي، بتراند وهيرمت، غي. (2013). السياسة المقارنة. ترجمة عز الدين الخطابي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
2. بن محمد، عبد الحميد. (2017). "محرّبة الفساد بالجزائر.. توجه جدي أم صراع خلافة؟" الجزيرة. نت، 26/07/2017، في: <https://bit.ly/3FuD0EQ>. شوهده بتاريخ: 2022/10/20.
3. بيونو دو مسقيتا، بروس وسميث، ألتير. (2014). دليل الاستبداد والمستبدين للاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها. ترجمة فاطمة نصر. القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب.
4. جونستون، مايكل. (2008). متلازمات الفساد: الثروة، والسلطة، والديمقراطية. ترجمة نايف الياسين. الرياض: العبيكان للنشر.
5. حويذق، عثمان وسلخ، محمد لمين. (2022). "النظام القانوني للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته". مجلة العلوم القانونية والسياسية، 13(1)، أبريل، الصفحات 472-485.
6. دربال، عبد الوهاب. (2022). "قراءة في نتائج انتخابات 4 ماي 2017". مجلة الدراسات القانونية المقارنة، 8(1)، 186-200.
7. قادة، شهيدة. (2019). "التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها: إطار قانوني ومؤسسي طموح يفقد لآليات إنفاذه". مجلة حكم القانون ومكافحة الفساد، 5(1)، حزيران/يونيو، الصفحات 1-9. من: <https://bit.ly/3fKbVmt> شوهده بتاريخ: 2022/10/28.
8. كاردونا، فرانسيسكو. (2015). سياسات وهيئات مكافحة الفساد. النرويج. من: <https://bit.ly/3hBIXpi>. شوهده بتاريخ: 2022/10/25.
9. ليمام، محمد حليم. (2011). ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
10. —. الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

11. —. (2020). "الحراك الشعبي في الجزائر وقوة السلطوية المتخندقة." *المستقبل العربي*, 494، أبريل/نيسان، الصفحات 125-142.
12. منظمة الشفافية الدولية. (2016). "الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2016-بارومتر الفساد العالمي". برلين. من: https://images.transparencycdn.org/images/2016_GCB_MENA_AR.pdf شوهده بتاريخ 28 / 10 / 2022.

قائمة المراجع الأجنبية:

13. Bågenholm, A., & Charron, N. (2014). "Do Politics in Europe Benefit from Politicising Corruption?". *West European Politics*, 37(5), pp. 903-931. <https://doi.org/10.1080/01402382.2014.909164>
14. Bennoune, M. (1998). *Esquisse d'une anthropologie de l'Algérie politique*. Alger: Marinoor.
15. Bueno de Mesquita, B., Smith, A., Siverson, R. M., & Morrow, J. D. (2003). *The logic of political survival*. Massachusetts: The MIT Press.
16. Carothers, C. (2022, March). "Taking authoritarian anti-corruption reform seriously". *Perspectives on Politics*, 20(1), pp. 69-85. Retrieved from <https://bit.ly/3zByKzH>
17. Entelis, J. P. (1986). *The revolution institutionalized*. Boulder, CO: Westview Press.
18. Geddes, B., Wright, J., & Frantz, E. (2018). *How dictatorships work: Power, personalization, and collapse*. London: Cambridge University Press.
19. Hadjadj, D. (2001). *Corruption et démocratie en Algérie*. Paris: La Dipute.
20. —. (2007). "Algeria: A Future Hijacked by Corruption". *Mediterranean Politics*, 12(2), pp. 263-277. www.doi.org/10.1080/13629390701398041
21. —. (2019). "Office central de répression de la corruption : Il était une fois...". *Le Soir d'Algérie*, 21/01/2019
22. Heywood, P. M. (ed.), (2015). *Handbook of political corruption*. London: Routledge.
23. Jolly, C. (2001). "Les cercles vicieux de la corruption en Algérie". *Revue internationale et stratégique*, 3(43), pp. 112-119.

24. Kar, D., & Spanjers, J. (2015). "Illicit finance flows from developing countries 2004-2013," *Global Financial Integrity Report*. Global Financial Integrity, USA. Retrieved 10 30, 2022, from https://www.gfintegrity.org/wp-content/uploads/2015/12/IFF-Update_2015-Final-1.pdf
25. Kpundeh, S. J.(1998) "Political will in fighting corruption" In: *Corruption & integrity improvement initiatives in developing countries*. Acts of Conference organized by UNDP. OECD, Report of the conferences. Berlin: UNDP. OECD.
26. Nesrouche, N. (2021). "Lois de lutte contre la corruption : Le legs funeste de laïssaba". *El Watan*, 21/11/2021.
27. Pozsgai-Alvarez, J. (Ed.). (2022). *The Politics of Anti-Corruption Agencies in Latin America*. London: Routledge.
28. Rothstein, B. (2018,). "Fighting Systemic Corruption: The Indirect Strategy". *Dædalus*, 174(3), Summer, pp. 35-49.
29. _____, & Varraich, A. (2017). *Making Sense of Corruption*. London: Cambridge University Press.
30. Stefes, C. (2008). "Governance, the state, and systemic corruption: Armenia and Georgia in comparison". *Caucasian Review of International Affairs*, 2(2), Spring, pp. 73-83.
31. Transparency International. (2022). *Corruption Perceptions Index 2021*. Retrieved 10 31, 2022, from: https://images.transparencycdn.org/images/CPI2021_Report_EN-web.pdf
32. Vannucci, Alberto. (2020). "Systemic corruption and disorganized anticorruption in Italy: Governance, politicization, and electoral accountability". *Civitas - Revista de Ciências Sociais*, 20(3), pp. 408 -424. <https://doi.org/10.15448/1984-7289.2020.3.37877>
- _____. (2017). "Challenges in the study of corruption approaches and policy implications". *Revista Brasileira de Direito*, 13(1), pp. 251-281. <https://doi :org/10.18256/2238-0604/revistadedireito.v13n1p251-281>
33. Vergara, C. (2020). *Systemic corruption: Constitutional ideas for an anti-oligarchic republic*. Princeton: Princeton university press.